

بين ابن المطهر الحلي وابن تيمية

- ٢ -

(م) فان قيل (أي إن قال الشيعة) : فأنتم - في هذا المقام - تسبون الرا . . . وتذمونهم وتذكرون عيوبهم .

(ت) . قيل (أي يقول السنيون) : ذكرنا الأنواع المذمومة غير ذكر الأشخاص المعنوية . . . وهم يستعينون بالكفار على المسلمين ، كما جرى لجنكز خان ملك الترك الكفار ، فانهم أعانوه على المسلمين . وإما إغاثتهم لهولاكو ابن ابنه لما جاء الى خراسان والعراق والشام ، فهذا أظهر وأشهر من أن يخفي على أحد ولم يُرَ في الاصلاح ملحمة مثل ملحمة الترك الكفار المسمين بالتر ، وقتلوا الهاشميين وسبوا نساءهم من العباسيين وغير العباسيين ، فهل يكون موالياً لآل الرسول (ﷺ) من يسلم الكفار على قتلهم وسبهم وعلى سائر المسلمين ??

[وصف مؤرخ الشيعة الميرزا محمد باقر الخونساري في ص ٥٧٨ من كتابه (روضات الجنات) الطبعة الثانية هذا الموقف المخزي ، فقال في ترجمة شيخهم النصير الطوسي ما نصه : « ومن جملة أصره المشهور المعروف المنقول حكاية استيزاره (أي النصير الطوسي) للسلطان الخنشم في محروسة ايران ، هولاكو خان ابن تولى خان ابن جنكز خان ، من عظماء سلاطين التاتارية ، وأترك المغول ، ومجيئه في موكب السلطان المؤيد مع كمال الاستعداد الى دار السلام بغداد ، لإرشاد العباد وإصلاح البلاد ، وقطع دابر سلسلة البغي والفساد ، وإخماد

- ٢٥٣ -

نائرة الجور والاباس ، بابادة دائرة ملك بني العباس !! وابقاع (القتل العام) من أتباع أولئك الطغام . إلى أن أسال من دمائهم الأقدار كأمثال الأنهار ، فانهار بها في ماء دجلة ، ومنها الى نار جهنم دار البوار ، ومحل الأشقياء الأشرار !!! .. وهذا مصداق ما قرره شيخ الإسلام (ابن تيمية) منقولاً بحروفه من اعتراف الخونساري . . الذي بعد (القتل العام) في المسلمين من أمانيتهم ورجائهم ، عاملهم الله بما يستحقون [.

(ت) وكان وزير الخليفة ببغداد الذي يقال له ابن الملقمي منهم (توفي

سنة ٦٥٦) .

[ووثق به المنتصم آخر الخلفاء العباسيين ، فألقى اليه زمام أموره . ولما دخلت جيوش هولاء كو الوثني بلاد إيران أرسل اليه ابن الملقمي يجرضه على قصد بغداد . . . فزحف هولاء كو على بغداد في مائتي الف من التتار والكرج وسائر بأجوج ومأجوج ، ومثل ابن الملقمي دوره في مخادعة الخليفة المنتصم ، وهون عليه الأمر ، فلما نزلت جيوش هولاء كو في شرقي بغداد وغربها ، استأذن ابن الملقمي خليفته بالخروج إليهم للتوسط في الصلح ، وبعد أن توثق الخليفة لنفسه وكاشف المفيرين بانحيازهم وخيائته لدولته ، عاد فزعم للخليفة ان هولاء كو يرغب في تزويج ابنته بالأمير أبي بكر ابن الخليفة !! . . ودعا الخليفة وابنه وأعيان الدولة الى الخروج لزيارة هلاكو ، كما دعا العلماء والرؤساء ليحضروا عقد الزواج بزعمه ؛ فلما صاروا بعسكر هلاكو أمر بضرب أعناقهم ، وبقيت الرعية بلا راع ؛ ثم دخلت بأجوج ومأجوج بغداد ، فوضعت السيوف في الرقاب ؛ واستمر القتل والسبي والنهب أربعين يوماً ، ويقال ان هلاكو أمر بعد ذلك باحصاء ضحايا الأمة الإسلامية هناك ، فزاد عدد من أحصوه من القتل على ألف ألف ، وثمانمائة ألف ، والذي لم يحصوه أضما

ذلك - وقد وصف تقي الدين ابن أبي البسر هذه الحزرة الممجبة بقصيدة منها :
يا زائرين إلى الزوراء لا تَفِدُوا فما بذاك الحى والدار دُبَارُ
أما عدو الله ابن العلقمي نجات أماله كلها في إقامة الملك أو الإمامة لهم ،
واحترقه هلاكاً ورجاله كما يحقر كل خائن ، وصار فيهم كملوك من الممالك ،
حتى أثر عنه أنه كان ينشد : « وجرى القضاء بعكس ما أمّلته » ثم مات
كدا ، لا رحمه الله . وهذا البلاء الأعظم الذي وقع في دولة الإسلام وأمة
المسلمين علي يد كفار التتار الوثنيين ، هو الذي وصفه مؤرخ الشيعة الخونساري
بلسان الشامة والابتهاج ، مملناً أنه ومن علي شاكلته من طائفته منخازون الي
صفوف الكفار ، ومعادون لجماعة المسلمين . قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية
رحمه الله [.

(م) وقال عمر : كانت بيعة أبي بكر فلتة وفي الله شرها ، (فن عاد
الي مثلها فأقتلوه) .

(ت) قلنا : هذا القول الأخير افتراء ، وإنما قال : وليس فيكم من تقطع
اليه الأعناق مثل أبي بكر . ومعناه أن بيعة الصديق بؤدر اليها من غير
انتظار وتربث لكونه كان متعيناً .

(م) ولم يول النبي أبابكر عملاً قط ؛ بل ولّى عليه عمرو بن العاص
مرة ، وأسامة أخرى . ولما أنقذه بسورة براءة رده بوجي من الله » .

(ت) قلنا من المعلوم قطعاً أن النبي (ﷺ) استعمل أبابكر علي الحج
عام تسع ، فكان هذا من خصائصه ، كما أن استخلافه علي الصلاة من خصائصه ،
وكان علي من رعيته في الحج المذكور ، فإنه لحقه فقال (أي أبو بكر
علي (رض) : أمير أو مأمور ؟ قال علي : بل مأمور . وكان علي يصلي خلف
أبي بكر مع سائر المسلمين في هذه الحجة ، بل خصّ بتبليغ سورة براءة » .

[لسبيين : (أحدهما) أن في السورة فسخا ليهود سابقة مع المشركين ، ومن عادة العرب أن يتولى إعلان ذلك الرجل المطاع في جماعته ، أو رجل من ذوي قرابته . (والسبب الثاني) أن في السورة ثناء من الله عز وجل على الصديق الأعظم رضوان الله عليه ، وهو قول الله جل جلاله : « إلا تنصروه فقد نصره الله ، إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين ، إذ هما في الفار ، إذ يقول لصاحبه لا تحزن ، إن الله معنا » . فكان من مناقب الخليفة الأول لرسول الله ﷺ أن يعلن هذا الثناء الإلهي عليه أخوه علي بن أبي طالب رضوان الله عليهما] .

(م) وأهل أبو بكر حدود الله ، فلم يقتص من خالد بن الوليد حيث قتل مالك بن نويرة ، وأشار عمر بقتله فلم يقبل .

(ت) إن كان ترك قتل قاتل المصوم (أي مصوم الدم) مما ينكر على الأئمة كان هذا من أكبر حجج شيعة عثمان على علي ، فان عثمان خير من أمثال مالك بن نويرة ، وقد قتل مظلوماً شهيداً ، وعلي لم يقتص من قتله ، ولذا امتنع الشاميون من مبايعته ، فان عذرتوه فاعذروا أبا بكر ، فانا نمذرهما . وكذلك إنكاركم علي عثمان حيث لم يقتص من عبيد الله بن عمر بالهرمزان . ثم إن عمر أشار عليه باجتهاد منه .

(م) وخالف أمر النبي في توريث بنته ومنهما فدك .

(ت) قلنا : جميع المسلمين مع أبي بكر فيما فعل ، (خلا الجبهة) وذلك لرواية جماعة من الصحابة عن النبي (ﷺ) أنه قال « لا نورث » (وقد تقدم ذلك) .

[روايات هذا الحديث وما دار حوله في ص ٤٨ - ٥١ من (المواصم من القواصم)] .

(م) وعن ابن عباس أن رسول الله (ﷺ) قال في مرضه : اثنتوني بدواة وبيضاء ، لا أكتب لكم كتاباً لا تضلون من بعدي . فقال عمر : إن الرجل ليهجر ، حبينا كتاب الله ، فكثير اللفظ ، فقال رسول الله (ﷺ) : اخرجوا عني ، لا ينبغي التنازع لدي ، قال ابن عباس : إن الرزية كل الرزية ما حال بيننا وبين كتاب النبي (ﷺ) .

(ت) أما قصة الكتاب فقد جاء مبيّناً في الصحيحين من حديث عائشة ، قالت : قال رسول الله (ﷺ) في مرضه : ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً ، فاني أخاف أن يتخى ممن ويقول قائل : أنا أولى ، وبأبي الله والمؤمنون إلا أبا بكر والنبي (ﷺ) كان عزم على أن يكتب الكتاب الذي ذكره لعائشة ، فلما رأى أن الشك قد وقع ، علم أن الكتاب لا يرفع الشك فلم يبق فيه فائدة ، وعلم أن الله يجمعهم على ما أراد ، كما قال : « وبأبي الله والمؤمنون إلا أبا بكر » . ومن توهم أن هذا الكتاب كان بخلافة علي فهو ضالّ باتفاق عامة الناس من علماء السنة والشيعة ؛ أما أهل السنة فمتفقون على تفضيل أبي بكر وتقديمه ، وأما الشيعة القائلون بأن علياً كان هو المستحق للإمامة فيقولون انه قد نصّ على إمامته قبل ذلك نصّاً جليلاً ظاهراً معروفاً ، وحينئذ فلم يكن يحتاج الى كتاب .

(م) فكان (أي عمر) يعطي أزواج النبي (ﷺ) من بيت المال أكثر مما ينبغي ، ويعطي عائشة وحفصة في السنة عشرة آلاف .

(ت) قلنا : كان مذهبه التفضيل في العطاء ، كما كانت يعطي بني هاشم أكثر من غيرهم ، ويبدأ بهم ، ويقول : ليس أحد أحق بهذا المال من أحد ، وإنما هو الرجل وعناؤه ، والرجل وبلاؤه ، والرجل وسابقته ، والرجل وحاجته ، وكان يعطي ابنه عبد الله أقص مما يعطي أسامة بن زيد ، فوالله ما كان عمر يتهم في تفضيله لمحاباة ولا صداقة .

م (٦)

(م) وقال بالرأي والحدس والظن .

(ت) قلنا هذا لم يختص به ، وقد كان عليّ من أقولهم بالرأي ، فمن ذلك سيره الى صفين ، فقال : لم يَهْدِ إليّ فيه نبيّ الله بشيء ، ولكنه رأي رأيته . وأما قتاله الخوارج فكان معه فيه حديث . وأما قتال الجمل وصفين فلم يرو أحد منهم فيه نصّاً إلا القاعدون فانهم رووا الأحاديث في ترك القتال في الفتنة [ومنهم سعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن عمر ، ومحمد بن مسلمة ، وأبو موسى الأشعري ، وأسامة بن زيد وغيرهم] .

ومعلوم أن الرأي إن لم يكن مذموماً فلا لوم على من قال به ، وإن كان مذموماً فلا رأي أعظم ذماً من رأي أريق به دم ألوف مؤلفة من المسلمين ، ولم يحصل بقتلهم مصلحة للمسلمين لافي دينهم ولا في دنياهم ، بل نقص الخير عما كان ، وزاد الشرّ على ما كان ، فاذا كان مثل هذا الرأي لا يعاب به فرأي عمر وغيره في مسائل الفرائض والطلاق أولى أن لا يعاب ، مع أن علياً شركهم في هذا الرأي ، وامتاز برأيه في الدماء ؛ وقد كان ابنه الحسن وأكثر السابقين الأولين لا يرون القتال مصلحة ، وكان هذا الرأي أصلح من رأي القتال بالدلائل الكثيرة . ومن المعلوم أن قول عليّ في الجدة وغيره من المسائل كان بالرأي ، وقد قال : اجتمع رأبي ورأي عمر على المنع من بيع أمهات الأولاد .

(م) إن زعم أن الإمام يكون منصوباً عليه وهو معصوم .

(ت) فليس هو أعظم من الرسول ، ونوابه وعماله لبسوا معصومين ، ولا يمكن أن ينصّ الشارع على كل معينة ، ولا يمكن النبيّ ولا الإمام أن يعلم الباطن في كل معينة . وأما علي رضي الله عنه فظهور الأمر في الجزئيات بخلاف ما ظنه كثير جداً ، فعلم أنه لا بدّ من الاجتهاد في الجزئيات من المعصومين

وغير المصومين . وفي الصحيح عن النبي (ﷺ) أنه قال : « أنكم تختصمون إليّ ، ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، وإنما أفضي بنحو مما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » فحكمه في القضية المعينة إنما هو باجتهاده ، ولهذا نهى المحكوم له أن يأخذ ما حكم له به إذا كان الباطن بخلاف ما ظهر .

(م) وقولك : جمع (أي عمر) بين الفاضل والمفضول ، (أي في الشورى) .
 (ت) فهذا عندك ، وأما عندهم فكانوا متقاربين ، ولهذا كانوا في الشورى مترددين ، فان قلت : علي هو الفاضل وعثمان المفضول ، قيل لك : فكيف أجمع المهاجرون والأنصار علي تقديم مفضول ؟ وقال بعض العلماء : من قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار ، وفي الصحيحين عن ابن عمر ، قال : كنا نفاضل على عهد النبي (ﷺ) فنقول : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان . وفي لفظ : ثم ندع أصحاب النبي (ﷺ) فلا نفاضل بينهم ، فهذا ينقل ما كان عليه الصحابة على عهد نبيهم ، وظهر أثر ذلك فانهم بايعوا عثمان من غير رغبة ولا رهبة واتفقوا عليها فدلّ على أنهم إنما قدموه باستحقاق . وهذا شيء إذا تدبره الخبير ازداد به بصيرة وعلماً .

(م) وأما عثمان فإنه ولّى من لا يصلح حتى ظهر من بعضهم الفسق والخطيئة ، وقسم الولايات بين أقرابه ، وعبوب فلم يرجع .

[كل ما عزاه أعداء الصحابة إلى ذي النورين رضوان الله عليه ، أورده القاضي أبو بكر بن العربي وسماه (قواصم) وأجاب علي كل قاصمة بما صمته من الحق عن أصدق المصادر وأصحها بعد كتاب الله . ومن ذلك تألف كتاب : (المواصم من القواصم) الذي علقنا عليه بما لا يترك مقالاً لقائل . فارجع إليه لتطهر قلبك من الفل للذين آمنوا من تلاميذ محمد (ﷺ) ، وخاصة أحبائه ،

فان أعداءهم شخنوا الكتب بالأكاذيب التي انتشرت ، وأفسدت قلوب بعض المسلمين على سلفهم الأول ، إلى أن أظهر الله الحق بكتاب العواصم من القواصم ، فانتفع به الكثيرون والله الحمد والمنة [.

(تنبيه) ذكر ابن المطهر أمثلة على انحراف الخليفة عثمان ، فأجاب عنها ابن تيمية ، وصاحب التعليقات واحدة واحدة .
(م) وأبو بكر وعمر وعثمان ما كانوا معصومين اتفاقاً ، وعلي معصوم فيكون هو الإمام .

(ن) الرسول هو المعصوم ، وطاعته هي الواجبة في كل وقت على الخلق ، وعلم الأمة بأوامره أتم من علم البعض بأوامر المنتظر . فهذا رسول الله (ﷺ) هو المعصوم ، وأوامره معلومة ، فاستفتت الأمة به وبأوامره وبعلمه عن كل أحد ، وأولو الأمر منفذون لدينه ليس إلا . ومعلوم قطعاً أنه كان نوابه في اليمن وغيرها يتصرفون في الرعية باجتهادهم وليسوا بمعصومين ، ولم يتول على الأمة من ادّعت له سوى علي ، وكان من نوابه على رعيته بالبلاد النائية من لا يدري بما أمر ولا بما نهى ، بل كانوا يتصرفون بما لا يعرفه هو (أي باجتهادهم) .

ثم الإمام الذي وصفته ، لا يوجد في زماننا ، مفقود غائب عنكم ، ومعصوم لا حقيقة له عند سواكم ، ومثله لا يحصل له شيء من مقاصد الإمامة ، بل الإمام الذي يقوم وفيه جهل وظلم (كما تدعون) أنفع لمصالح الأمة من لا يفهم بوجه ، والإمام يحتاج إليه للعلم ليأمنه ، وللعلم ليطاع في سلطانه .

[إن جميع الدلائل الشرعية والعقلية والتاريخية التي في أئدبنا - عن آخر من يدعون عصمته - تدل على أنه لم يخلق ، وبوم وقعت وفاة أبيه وحورت تركته ، لم تقل زوجة من أزواج المتوفى ولا أمة من إمامته إن له ولداً منها . وحجرت أزواجه وإماؤه في منزل مدة العدة على احتمال أن تكون حاملاً فتلد ،

فحقت مدة المدة ولم يولد له أحد . والمنزل الذي يزعمون ان فيه سرداباً كان من يوم وفاة الحسن العسكري تحت تصرف أخيه جعفر ، وكان جعفر على يقين بأنه ما كان ولم يكن لأخيه ولد ، وللملويين نقابة وتقيب وسجل للمواليد ، وليس فيه أي ذكر لمولود ينسب الى الحسن العسكري] .

(م) والإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته ، وعليّ فاضل أهل زمانه فهو الإمام لقبح تقدم المنفصول على الفاضل عقلاً وتقالاً .

(ت) فلنا لانسأم أنه أفضل أهل زمانه ، فانه قال علي منبر الكوفة : خير هذه الأمة بعد نبينا أبو بكر ثم عمر . ثم كثير من العلماء لا يوجبون تولية الأفضل ، ومنهم من يقول بولاية المنفصول إذا كان فيها مصلحة راجحة كما تقول الزيدية .

(م) قوله تعالى : يا أيها الرسول بليغ ما أنزل اليك من ربك « انفقوا على نزولها في عليّ ، روى أبو نعيم باسناده الخ ومن تفسير الثعلبي الخ وقد روى هذا النقاش في تفسيره » .

(ت) قولك انفقوا عليّ نزولها في عليّ كـ . . . بل ولا قاله عالم ، وفي كتاب أبي نعيم والثعلبي والنقاش من الكذب ما لا يمدّ ، والمرجع في النقل الى أمناه حديث رسول الله ، كما أن المرجع في النجوى الى أربابه ، وفي القراءات الى حذاقها ، وفي اللغة الى أئمتها ، وفي الطب الى علمائه ، فلكل فن رجال ، وعلماء الحديث أجل وأعظم تجريباً للصدق من كل أحد ، علم ذلك من علمه ، فما انفقوا عليّ صحته فهو الحق ، وما أجمعوا عليّ تزيفه وتوهينه فهو صافط ، وما اختلفوا فيه نُظر فيه بانصاف وعدل ، فهم العمدة كالك وشمبة والأوزاعي والليث والسيافين والحماديين وابن المبارك ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي ، ووكيم وابن علية ، والشافعي وعبد الرزاق والفريابي وأبي نعيم والقمني والحميدي

وأبي عبيد وابن المديني وأحمد وإسحاق وابن معين وأبي بكر بن أبي شيبة
والذهلي والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم وأبي داود ومسلم وموسى بن هارون
وصالح جزرة والنسائي وابن خزيمة وأبي أحمد بن عدي وابن حبان والدارقطني
وأماهم من أهل العلم بالنقل والرجال والجرح والتمثيل .

وقد صنف في معرفة الرجال كتب جملة : كالطبقات لابن سعد ، وتاريخي
البخاري ، وكلام ابن معين من رواية أصحابه عنه ، وكلام أحمد من رواية
أصحابه عنه ، وكتاب يحيى بن سعيد القطان ، وكتاب علي بن المدايني ، وتاريخ
يعقوب الفسوي ، وابن أبي خيثمة ، وابن أبي حاتم ، والعقبلي ، وابن عدي
وابن حبان والدارقطني .

والمصنفات في الحديث على المسانيد : كسند أحمد ، وإسحاق ، وأبي داود ،
وابن أبي شيبة ، والعدني ، وابن منيع ، وأبي يعلى ، والبزار ، والطبراني وخلائق .
وعلى الأبواب : كالوطأ ، وسنن سعيد بن منصور ، وصحيح البخاري ومسلم ،
والسنن الأربعة ، وما يطول الكتاب بتعدادها .

ثم نقول : ما يرويه مثل النقاش والثمالي وأبي نعيم ونحوهم : أتقبلونه مطلقاً
لكم وعليكم ، أم تردونه مطلقاً ، أو تأخذون بما وافق أهواءكم وتردون ما خالف ؟
فإن قبلوه مطلقاً ، ففي ذلك من فضائل الشيخين جملة من الصحيح والضعيف ،
وإن ردوه مطلقاً بطل اعتماده بما ينقل عنهم ، وإن قبلوا ما يوافق مذهبهم أمكن
المخالف رد ما قبلوه والاحتجاج بما ردوه ، والناس قد كذبوا في المناف والمثالب
أكثر من كل شيء .

ثم هذا الحديث كذب باتفاق أهل الحديث ، ولهذا لم يرو في شيء من
كتب الحديث المرجوع إليها ، وإنما يجوز صدقه من يقول : إن النبي (ﷺ)
كان على مذهب أحد الأربعة !! . . . أو إن قبر علي رضي الله عنه بباطن

النجف ، وأهل العلم يعلمون أن علياً ومعاوية وعمرو بن العاص دفن كل واحد منهم بقصر الإمارة ، خوفاً عليه من نبش الخوارج .

[أما قصر الإمارة في الكوفة الذي دفن فيه عليّ كرم الله وجهه ، فإنه يقع قبلي الجامع ويطلّ على الرحبة . ويقول مؤرخ الشيعة لوط بن يحيى إنه دفن في إحدى زوايا الجامع على رحبة القصر ، بالقرب من أبواب كندة . وما زعمته الشيعة بعد ذلك من أن قبره في النجف ، فهو زعم متأخر دهنراً طويلاً عن زمن عليّ وابنيه ، لأنه يرجع إلى أواخر القرن الثالث ، وقصر الإمارة في دمشق الذي يعلم أهل العلم أن معاوية دفن فيه هو (الخضر) التي كانت متصل بجدار القبلة من مسجد دمشق ، وتمتدّ شرقاً إلى بركة جيرون ، وغرباً إلى باب البريد ، وجنوباً إلى قصر أسعد باشا العظم وما حوله] .

[وأما عمرو بن العاص فإنه لما توفي في عيد الفطر من عام ٤٣ صلى عليه ابنه عبد الله (رض) ولم أعثر عند كتابة هذا التعليق على نص لمن قالوا أنه دفن في دار الإمارة ؛ والمشهور أنه دفن في صفح جبل المقطم بقرب مدخل الشعب . وكان الصحابة يرون أن العظام تخلد أعمالهم لا قبورهم . ولذلك لم يكونوا - كالفراعنة والجبارين - يبالون بأن تقام المباني والصروح على قبور العظام منهم والفاطمين والصالحين] .

(م) روى الجمهور قوله عليه الصلاة والسلام : إني تارك فيكم ما إن تمسكنم به لن تضلوا ، كتاب الله وعترتي ، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض . وقال : أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق . وسيد أهل بيته علي ، فيكون واجب الطاعة على الكل فيكون الإمام .

(ت) قلنا : إنما لفظ الحديث في مسلم ، عن زيد بن أرقم قال : قام فينا رسول الله (ﷺ) خطيباً يخم ، فقال : إني تارك فيكم ما إن تمسكنم به

لن تضلوا : كتاب الله « وأما قوله : « وعترتي » فهذا رواه الترمذي ، وتقرده
 به زيد بن الحسن الاغناطي عن جعفر بن محمد عن أبيه ، عن جابر ، والاغناطي
 قال فيه أبو حاتم منكر الحديث [ويعدّه الشيعة منهم ، وله ترجمة عند المامقاني
 (١ : ٤٦٢) . ولكنه غير محمود عندهم ولا عندنا] . وأما حديث سفينة نوح
 فغير صحيح ، ولا هو في شيء من الكتب المعتمدة ، وقوله عليه الصلاة والسلام :
 لن يتفرقا ، يدل على أن إجماع العترة حجة ، وهو قول طائفة من أصحابنا وذكر القاضي
 في المعتمد : والعترة هم بنو هاشم كلهم : ولد علي وولد العباس وولد الحارث
 ابن عبد المطلب . وصيد العترة هو رسول الله (ﷺ) وكان ابن عباس ألقبه
 العترة ، وكان يخالف علياً في مسائل ، وعلي ما كان يوجب على أحد طاعته
 فيما يفتي به .

(الخاتمة) كل عاقل يعلم أن أهل الدين والجمهور ليس لهم غرض - والله -
 لا مع علي ولا مع غيره ، ولا غرضهم تكذيب نبيهم ، ولا رد ما أمر به ،
 ولو علموا أن الرسول نص لهم على علي لكانوا أسبق شيء إلى أمره وإلى التصديق
 به ، غابة ما يقدر أنه خفي عليهم هذا الحكم فكيف يكون من خفي عليه
 جزء من الدين مثل . . . بل يكفي من وضع . . . قول المصطفى (ﷺ) :
 « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، نعم ، ومن كتم ما نص
 عليه الرسول مراغمة لله ورسوله فهو من أصحاب النار .

(م) المنهج الرابع في الأدلة الدالة على إمامته من أحواله ، فذكر أنه كان
 أزهد الناس وأعبدهم ، وأعلمهم وأشجعهم . وذكر أنواعاً من خوارق العادات له .
 (ن) بل كان أزهد الناس بعد رسول الله (ﷺ) أبو بكر ، فانه كان
 له مال يتجر به ، فأنفقه كله في سبيل الله [أخرج أبو داود في الزهد بسند
 صحيح عن هشام بن عمرو ؛ أخبرني أبي قال : أسلم أبو بكر وله أربعون ألف

درهم ، قال عمرو : وأخبرتني عائشة ، أنه مات وما ترك ديناراً ولا درهماً .
ومن طريق أصامة بن زيد بن أسلم عن أبيه : كان أبو بكر معروفاً بالتجارة ،
ولقد بعث النبي (ﷺ) وعنده أربعون ألفاً ، فكان يمتق منها ويعول المسلمين
حتى قدم المدينة بخمسة آلاف ، وكان يفعل فيها كذلك] .

قال ابن زنجويه [هو حميد بن مخلد الثقة الثبت الحججة الحافظ . توفي سنة ٢٤٧] :
كان علي فقيراً في أول الإسلام ، ثم استفاد الرباع والمزارع والنجيل ، واستشهد
رضي الله عنه وعنده تسع عشرة مربية وأربع نسوة . وقال شريك بن عاصم :
لقد رأيتني على عهد رسول الله (ﷺ) أربط الحجر على بطني من شدة الجوع ،
وان صدقة مالي لتبلغ اليوم أربعين ألفاً .

ثم قد كان لأبي بكر من الولد مثل عبد الرحمن ، ومن القرابة مثل طلحة
أحد العشرة ، فما استعمل هذا ولا هذا في جهاته ، وهي مكة والمدينة واليمن
وخير والبحرين وحضرموت وعمان والطائف واليامة ، ثم جرى عمر على مجراه ،
ولم يستعمل من بني عدي أحداً على صفة عمله ، وقد فتح الشام ومصر والعراق
إلى خراسان ، إلا النعمان بن عدي العدوي وحده - على ميسان - ثم أمرع
عزله ، فكان فيهم مثل سعيد بن زيد أحد العشرة ، وأبي جهم بن حذيفة
وخارجة بن حذافة ومعر بن عبد الله وولده عبد الله بن عمر . ثم كل منها
لم يستعمل ابنه من بعده على الأمة . . . وجدنا علياً استعمل أقاربه : ابن عباس
على البصرة ، وعبيد الله بن عباس على اليمن ، وقتسماً ومعبداً ابني عباس على
الحرمين ، وابن أخته جمدة بن هبيرة على خراسان ، وابن امرأته وأخا ولده
محمد بن أبي بكر على مصر ، ورضي يعة المسلمين لابنه بعده . ولنا نكر
أهليته وزهده وعظمته ، ولا أهلية عبد الله بن عباس للخلافة ، ولكننا نقول :
إن أبا بكر وعمر أتم زهداً وأعزف عن الدنيا من زاهد يفعل المباحات .

(م) وبالجملة ، زهدٌ لم يُلحِقْهُ أحدٌ فيه ولا سبق إليه ، وإذا كان كذلك كان هو الإمام .

(ت) قلنا : كلا المقدمين باطلة : لم يكن أزهد من أبي بكر (كما تقدم) ولا كلٌّ من كان أزهد كان أحقَّ بالإمامة ، وقال علي : لا يبلغني أن أحداً فضاني على أبي بكر وعمر إلا جلده حدَّ المفتري ، وقد روي عن علي من نحو ثمانين وجهاً أنه قال على منبره : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر . وقال البخاري : حدثنا محمد بن كثير ، حدثنا سفيان ، حدثنا جامع بن شداد ، حدثنا منذر الثوري ، عن محمد بن الحنفية ، قال : قلت لأبي : يا أبا من خير الناس بعد رسول الله (ﷺ) ؟ قال : يا بنيّ أو ما تعرف ؟ قلت : لا ، فقال : أبو بكر ، قلت : ثم من ؟ قال : ثم عمر .

ثم عقد ابن المطهر فصلاً في الكلام على إمامة أبي بكر ، واليك مثلاً منه وجوابه :

(م) قال : واحتجوا بالاجماع ، والجواب منه ، فإن جماعة من بني هاشم لم يوافقوا على ذلك ، وجماعة كسلمان وأبي ذر والمقداد وعمّار وحذيفة وسعد بن عباد وزيد بن أرقم وأمامة وخالد بن سعيد بن العاص وبنو حنيفة كافة ولم يحملوا الزكاة إليه ، حتى ستم أهل الردّة وقتلهم وسبهم ، فأنكر عليه عمر ، وردّ السبايا أيام خلافته .

(ت) أفصحَ قطُّ بمثل هذا ؟ : فقد عَلِمَ كلُّ عالمٍ كفر بني حنيفة أتباع ميلمة وارتدادهم ، وهذا يعدّهم من أهل الاجماع ، وإنما قتلهم وسبهم لامتناعهم عن بيعته ، ولأنهم لم يحملوا الزكاة إليه !! فنعوذ بالله من البهتان : إذا محاسني اللاتي أدلُّ بها كانت ذنوباً فقل لي كيف أعتذرُ

ومن أعظم مناقب الصديق قتل أولئك الأرجاس وسبهم ، وما قاتلهم على

منع زكاة ، بل على إيمانهم بمسئلة ، وكانوا نحو مائة ألف ، والحنفية مرتبة علي - أم محمد بن الحنفية - من صبيهم .
 [وتسري علي بها اعتراف منه بشرعية حكم أبي بكر وحروبه ونتائجها]
 (انظر رسالة مؤتمر النجف ص ٣١) .

فأما الذين قاتلهم علي منع الزكاة فطوائف من العرب غير بني حنيفة استباحوا ترك الزكاة بالكعبة فقاتلهم ٠٠٠ . فأمر بني حنيفة قد خلص الى العذارى في الخدور ، وكتاب الردة لسيف بن عمر مشهور ، والردة للواقدي . ثم قولك إن عمر أنكر قتال أهل الردة ورد عليهم « من البيتان » ، وإنما توقف مع الصديق في قتال مانعي الزكاة فناظره ، فرجع عمر الى قوله . وأما الذين سميتهم وأنهم تخلفوا عن بيعة الصديق . . . ما تخلف إلا سعد بن عباد ، ومباينة هؤلاء لأبي بكر ثم عمر أشهر من أن تنكر .

والكلام في إمامة الصديق إما أن يكون في وجودها ، وإما أن يكون في استحقاقه لها . (أما الأول) فهو معلوم بالتواتر واتفاق الناس بأنه تولى الأمر ، وقام مقام رسول الله (ﷺ) وخلفه في أمته ، وأقام الخدور ، واستوفى الحقوق ، وقاتل الكفار والمرتدين ، وولي الأعمال ، وقسم الأموال ، وفعل جميع ما يفعل الإمام ؛ بل هو أول من باشر الإمامة في الأمة .

وأما إن أريد بإمامته كونه مستحقاً لذلك ، فهذا عليه أدلة كثيرة غير الاجماع : فلا طريق يثبت بها كون علي مستحقاً للإمامة إلا وتلك الطريق يثبت بها أن أبا بكر مستحق للإمامة ، وأنه أحق بالإمامة من علي وغيره
 فالاجماع لا يحتاج اليه لا في الأولى ولا في الثانية ، وإن كان الاجماع حاصلًا

فمن تأمل وجد فضائل الصديق كثيرة ، وهي خصائص له ، مثل : « إن »

الله معنا» وحديث الخالة ، وحديث انه احب الرجال الى رسول الله (ﷺ)
 وحديث الايمان اليه بهمه [أي حديث المرأة التي قال لها النبي (ﷺ) :
 إن لم تجديني فأني أبا بكر ، وهو في الصحيحين] . وحديث كتابة العهد
 له ، وحديث تخصيصه بالصدق ابتداء والصحة ، وتركه له ، وهو
 قوله : «فهل أنتم تاركو لي صاحبي» وحديث رفعه عنه عقبة بن أبي مُعيط
 إذ وضع الرداء في عنقه ، وحديث استخلافه في الصلاة والحج ، وشأن
 ثباته بعد وفاة الرسول (ﷺ) واتقياد الأمة له ، وحديث خصال الخير التي
 اتفقت له في يوم :

ثم له مناب يشركه فيها عمر ، كحديث شهادته بالآيات له ولعمر ،
 وحديث علي يقول : كثيراً ما كنت أسمع النبي (ﷺ) يقول : «خرجت أنا
 وأبو بكر وعمر» وحديث نزعه من القلب ، وحديث : «إني أومن بهذا أنا
 وأبو بكر وعمر» . . . وللصديق في الصحاح نحو عشرين حديثاً ، أكثرها
 خصائص ، فتناقبه حجة ، وفضائله عِدَّة ، استوجب بها أن يكون خليل
 رسول الله (ﷺ) دون الخلق لو كانت الخالة ممكنة . فلو كان مفضلاً له
 كما يقول . . . لما حزن ، بل كان يظهر الفرح والسرور ، فأخبر الرسول (ﷺ)
 أن الله معها ، وهذا إخبار بأن الله معها بنصره وحفظه . ومعلوم أن أضعف
 الناس عقلاً لا يخفى عليه حال من يصحبه في مثل هذا السفر الذي قد عاداه
 فيه أولئك الملا ، فكيف يصحب واحداً ممن يظهر له موالاته دون غيره ،
 وهو عدو له في الباطن . هذا لا يفعله إلا أغبي الناس وأجهلهم ، فبجح الله
 من جواز هذا على أكمل الخلق عقلاً وعلماً .

(م) وأما إتفاهه على الرسول فكذب ، لأنه لم يكن له مال .

(ت) من أعظم البلايا إنكار المتواتر المستفيض القطعي . فمن ذا الذي

نقل من الثقات أو الضعفاء ما زعمت . . . أب بكر جود حاتم وشجاعة علي وحلم معاوية . وغنى أبي بكر وفضله ؟ بل هؤلاء لا ذكر لهم في القرآن ، وهو ، ففيه نص صريح بفضله وغناه ، ففي الصحيحين أن مسطحاً كان أبو بكر ينفق عليه ، وكان أحد من تكلم في الإفك ، فحلف أبو بكر أن لا ينفق عليه ، فأنزله الله قوله : « ولا يأتل أولو الفضل منكم والسمة أن يؤنوا أولي القربى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله ، وليعنفوا وليصغروا ، ألا تحبون أن يغفر الله لكم » ؟ فقال أبو بكر : بلى والله إني لأحب أن يغفر الله لي . فأعاد عليه النفقة . وقد اشترى بماله سبعة من المعتدين في الله ، وقال النبي (ﷺ) : « ما تعني مال ، ما تعني مال أبي بكر » . ولما هاجر استصحب ما بقي من ماله ، قيل : كانت ستة آلاف ، وكان يتجر . وفي الصحيحين أن أبا بكر لما ابتلي المسلمون بمكة ، خرج مهاجراً ، حتى إذا بلغ برك الغنم ، لقيه ابن الدغنة سيد القارة ، وقال : مثلك يا أبا بكر لا يخرج ولا يخرج ، إنك تكسب المعدم ، وتصل الرحم ، وتحمل الكل ، وتقري الضيف ، وتمين على نواب الحق ، وإني لك لجار ، ارجع ، واعبد ربك ببلدك ، فرجع به ابن الدغنة ، وطاف في قريش فأجاره ، فقالوا له : « مر أبا بكر فليعبد ربه في داره ، ولا يؤذنا ولا يستملن بعبادته ، فانا نخشى أن يفتن نساءنا وأبناءنا . . . الحديث بطوله .

وقد قال النبي في مرضه ذلك على ما في الصحيحين عن عائشة أنه قال : « ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لم كتاباً ، فإني أخاف أن يمتني ممتن ويقول قائل أنا أولى ، وبأبي الله والمؤمنون إلا أبا بكر » .

فهذا من إخباره بالكواشن بعده ، ولهذا أعرض عن الكتابة لأبي بكر لما علم أن الله يجمعهم عليه ، وأن المؤمنين يبايعونه ولا يختلفون عليه : لا في

الأول ولا في الآخر عندما استخلف عليهم بعده خیرهم . أماننا الله وإياكم
على حب الأربعة ، فإن المرء مع من أحب .
آخره والله أعلم

هذه شذرات اخترناها وخلصناها من ذلك الجلد الضخم (المتقى) بلا تعليق
مننا عليها ، وهي تنوّه بمزايا الخلفاء الثلاثة ومحاسنهم ، وتنفي النقائص التي ألحقت
بهم ، وتطري ما للصحابة الكرام من فضل الصعبة ، ونشر الدعوة ، وإقامة
الحجة ، وإثبات الأخوة الصادقة بين الأئمة أبي بكر وعمر وعلي ، وتفضيله
لها على نفسه ، وإرسال ولديه الحسن والحسين إلى عثمان شهيد الدار ، محافظة
عليه ودفاعاً عنه (رضوان الله عليهم) ونفيه الكفر والنفاق عن محاربيه ، كما تراه
في نهج البلاغة وغيره .

وبعد هذا كله ، إن لم يعمل محبوه وموالوه بنصحه وتذكيره ، يتبين أنهم
لا يقينون لرأيه وزناً ، ولا يرفعون به رأساً ، وانك لتجد في هذا (المتقى)
من (منهاج السنة النبوية) جواباً لكل سؤال ، وحلاً لكل إشكال ، وبياناً
للحق في كل ما يخوض به الخائضون ، مثل : الميراث من (فدك) التي جرى فيها
الإمام علي على خطة الخلفاء من قبل ، ومثل حكمة العادل في وقائع الجمل
والنهروان وصفين ، ونفي صمة الكفر عنهم ، على خلاف حكم من ادعى التشيع له ،
في هذه الكتب المنشورة التي تبدي وتعيد . وتطبع وتوزع وليس فيها من جديد .
ألا وان جواب إمام السنة ابن تيمية الحراني الدهشقي ، لإمام الشيعة
الإمامية ابن المطهر الحلي البندادي هو كافٍ وافٍ بالموضوع . وإني أنصح لمن
يقدر وقته حتى قدره ، ويعرف قيمة عمره ، أن لا يضيعه بقراءة الكتب
الطاعنة اللاعنة ، فهي ظالمة آئمة ، وما أثرناه عن «المتقى» فهو الجواب الصحيح
الذي نرجو أن تجتمع عليه كلمة الأمة ، إن شاء الله ، وبه المتعان .

محمد بهجت البيطار

www.alukah.net